Jeddah 2017

الاجتماع السنوي الثاني والأربعون

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الكلمة الافتتاحية

معالي الدكتور بندر محمد حمزة حجار

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

افتتاح الاجتماع السّنوي الثّاني والأربعون لمجموعة البنك الإسلامي للتّنمية.

جدة المملكة العربية السعودية

16 مايو 2017 (20 شعبان 1438 هـ)

الساعة 21:30-19:30

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصَلاةُ والسلامُ على خاتم الأنبيـاء والمرسـلين، سيدنا مُحمد الأَمين وعلى آله وصحبه أجمعين،

ممثل خادم الحرمين الشريفين، وزير المالية ومحافظ البنك عن المملكة العربية السعودية دولة المقر معالي الأستاذ محمد عبد الله الجدعان

معالي رئيس مجلس المحافظين

معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور يوسف العثيمين

أصحاب المعالي المحافظين والمحافظين المناوبين

الأخوة والأخوات أعضاء الوفود..

الأخوة والأخوات، الحضور الكرام

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني في مستهل كلمتي أن أتوجه بالشكر والتقدير لحكومة بلادي، المملكة العربيّة السّعوديّة، التي رشحتني لرئاسة مجموعة البنك الإسلامي للتّنمية.

وأنتهز هذه المناسبة لأتقدّم بخالص الشّكر، وعظيم الامتنان لمقام خادم الحرمين الشّريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله على الثّقة الملكيّة الغالية التي حظيت بها. كما أتقدّم بالشّكر لصاحب السّمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ولصاحب السّمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ولحكومة المملكة العربيّة السّعودية، والشكر موصول لقادة الدّول الأعضاء، ولكم أنتم معالي الرَئيس، ولأصحاب المعالي المحافظين، والمحافظين المناوبين على موافقتكم على هذا التّرشيح الذي تم في اجتماعكم الواحد والأربعين بجاكرتا بتاريخ 10 شعبان 1437هـ لأتولى رئاسة مجموعة البنك خلفاً لمعالي أخي الدكتور أحمد محمد علي الذي أعطى على مدى نَيّف وأربعين

عاماً من فيْض فكِره، ومعين حكمته والتزامه ما بوّأ البنك مكانة عالمية مرموقة.

وأجدُها فرصةً سانحةً في هذه المناسبة لأعبّر عن إعتزازي وسعادتي بانضمامي إلى هذه المؤسّسة الكبيرة في قيمها، العظيمة بمبادئها، النموذجية بسياستها، المشهود لها بإنجازاتها، الرّائدة بتضامن أعضائها، الغنيّة بكفاءة وخبرات العاملين بها.

إنّ خدمة قضايا التّنمية في سبعِ وخمسين دولة وفي المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء مسؤوليّة عظيمة أسأل الله العلي القدير العون والتّوفيق والسّداد لقيام المجموعة للوفاء بواجبها تجاهها.

ممثل خادم الحرمين الشريفين

معالي رئيس مجلس المحافظين

الأخوة والأخوات، الحضور الكرام

يجتمعُ مجلسكُم اليوم على أرض المملكة العربيّة السّعودية برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ملك المملكة العربية السعودية حفظه الله ، ولا غرو

فسياسة المملكة - دولة المقر - ثابتة منذ أن احتضنت البنك وليداً وتعهدته مع شقيقاتها الدّول الأعضاء بتقديم كل أوجه الدّعم والرّعاية له في سبيل قيامه برسالته التّنموية، والوفاء بواجباته لدفع عجلة التّنمية في دولنا الأعضاء ومناطق الأقليّات الإسلاميّة. فشكرا لكافة الدول الأعضاء على دعمهم المستمر لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

كما أُقدّرُ عالياً لصاحب السّمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشارُ خادم الحرمين الشريفين، أميرُ منطقة مكّة المكرّمة الذي عوّدنا بتسهيل الإجراءات الرّسميّة للبنك، ومنحنا الدّعم الأدبي واللوجستي في منطقة مكّةَ المكرّمةَ مقرُّ المجموعة فالشّكر والتّقدير لسموه ولسمو نائبه، ولسمو محافظ جدة، والشّكر لمعالي وزير الماليّة محافظ المملكة العربيّة السّعوديّة ولجميع الأجهزة الإدارية ، وأخص بالذّكر وزارتي الدّاخلية والخارجيّة.

الأخوة والأخوات، الحضور الكرام

لقد حقّقت مجموعةُ البنك الإسلامي للتّنمية خلال مسيرتها المباركة التي امتدت لنحو أربعة عقود نمواً ملحوظاً من حيث عدد الدّول الأعضاء، وحجمِ رأسِ المالِ، والاعتماداتُ الماليّة.

وبتعاون وتضامن الدّول الأعضاء السّبع والخمسين أصبح البنكُ اليوم من المؤسّسات الماليةّ العالميّة التي تحظى بثقةٍ مرموقةٍ كثمرة جُهدٍ متواصلٍ، واحترافيّة عالية في تجويد الأداء، والارتقاء بمؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، وتطوير الصّناعة المصرفيّة، وتعزيز القطاع الخاص، وزيادةُ حجم التّجارة البينيّة بين الدّول الأعضاء.

وقد تُوِّجَت تلك الإنجازات بحصول البنك على أعلى تصنيف ائتماني AAA من وكالات التّصنيف العالميّة الثّلاث، وهو إنجازٌ يُسجّل للدّول الأعضاء، ولمجلسكم، ولمجلس المديرين التّنفيذيّين وللإدارة الناجحة التي أعتمدها البنك منذُ تأسيسه وتولى تنفيذها موظفون وموظفات أُمناء، مخلصون، مبدعون بقيادة معالي أستاذي الفاضل د. أحمد محمد علي.

وفي هذه المناسبة، أود التّنويه بأنّه تقديراً لجهود معالي الدكتور أحمد محمد علي، وتخليداً لإرثه الطّيب وبناءً على توجيه مجلسكم الموقّر قرّر مجلسُ المديرين التّنفيذيّين للبنك الآتي:

- إعادةُ تسميةُ جائزةُ البنك للتّضامن وتعزيز التَجارة البينيّة بين الدّول الأعضاء لتُصبحَ جائزةُ الدّكتور أحمد محمد علي، لتعزيز التّجارة البينيةّ بين الدّول الأعضاء.
- الموافقةُ على مشروعٍ خاصٍ لتأليف كتابٍ يُوثّقِ سيرةَ معالي الدّكتور أحمد محمد علي، ومسيرةُ مجموعة البنك الإسلامي للتّنمية تحت قيادته.
- إطلاقُ اسم معالي الدّكتور أحمد محمد علي على البهو الرّئيسي لمبنى البنك بجدة.

الأخوة والأخوات، الحضور الكرام

يأتي اجتماعُنا اليوم في ظل مجموعةٍ من التّحديات والمتغيّرات والظّروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة التي يمرُّ بها العالم. ودولُنا الأعضاء من هذا العالم تُواجه تحدّيات معقّدةٍ، ومتشعّبةٍ واستثنائيّةْ تختلف في طبيعتها من دولة إلى أُخرى،

ومن مجموعة إلى أُخرى، وتتطلّبُ حلولاً إبداعيّة ومبتكرةْ ، وأدوات ووسائل وسياسات متنوعة.

فهناك:

- دولٌ تُعاني من حالات الهشاشة وعدم الاستقرار السّياسي والأمني وتدفُقُ اللّاجئين والنّازحين؛ وطبقاً لتقريرٍ حديثْ صادرٍ عن مركز الأبحاث الإحصائيّةِ والاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ والتّدريب للدّول الإسلاميّةِ فإنّ حوالي 61% (أو 25 مليون نازح) من النازحين في العالم من الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الإسلامي، وأن (89) مليون إنسان من المحتاجين إلى مساعدات إنسانيّة وإغاثية هم من مواطني دول منظّمة التّعاون الإسلامي وتبلغ نسبتهم 17% من المحتاجين على مستوى العالم.

هذه الأعداد الكبيرة من النّازحين وفي ظل الموارِدِ المحدودةِ للدّول المجاورة تُشكّل ضُغوطًا كبيرةً على البُنى التّحتيّة والخدمات، ناهيك عن النّزاعات والكوارث الطبيعيّة. فخمسُ الكوارثِ الطبيعيّة في العالم في دولنا

الأعضاء و 40% من ضحايا الكوارث خلال الفترة 1970 – 2016 من مواطني دُول منظّمة التّعاون الإسلامي، وبعض هذه الدّول لا تُوجد لديها أنظمةٌ للتّحصُن من هذه الكوارث قبل وقوعها ، أو التّعامل معها بفعاليّة بعد وقوعها،

- وهناك دولٌ في مرحلة انتقاليّة تسعى إلى استعادة نَسقِ النّمو الاقتصادي، وخلقَ فرصِ عملْ، وتنويعُ مصادرِ الدّخل، وتوسيعُ القاعدةَ الاقتصاديّة، وتحسينُ مناخِ الاستثمارِ غير أنّها تحتاجُ إلى آلياتٍ لتحصين اقتصاداتِها ضِدّ الأزماتِ بطرق تمويلٍ مبتكرةْ.
- وهناك دولٌ في مرحلة التّحول وتسعى إلى تحويل اقتصادها المعتمدُ على سلعةٍ واحدةْ كمصدرٍ رئيسٍ للدّخل إلى اقتصاد متنوع ، مبنيٌ على المعرفة والقيمة المضافة، وإتّباع نماذج تنمية أكثر شمولاً واستدامة.

وهناك تحديات مشتركةٌ بين معظم دولِنا الأعضاء تتمثّل في الزّيادة السّكانية المضطّردة ، وارتفاعُ نسبة البطالة بين الشّباب،

والطلبُ المتزايدُ لتمويلِ البنية التّحتية، فمجموعُ سكان دولِنا الأعضاءِ يبلغُ 1,7 مليار نسمة ومن المتوقّع أن يصلَ هذا الرقم إلى 2,2 مليار نسمة بحلول 2030، وتصلُ نسبةُ الشّباب أقلُّ من ثلاثين عاماً إلى نحو 69% وهذه التحديات كانت محور النقاشات في قمة الشباب الأولى التي نظمها البنك وبدأت بجده بالأمس بمشاركة ممثلين عن الشباب في دولنا الأعضاء فقد ركزت على الحاجة إلى نمو قوي ومستدام يخلقُ فرصَ عمل للدّاخلين الجددُ لسوق العمل سنوياً، وإطلاق برامج لتمكين الشّباب اقتصادياً من خلال التّعليم النّوعي والتّدريب، وكسبُ المهارات، وتسهيلُ الوصولِ إلى التّمويل بمختلف أنواعه، وإيجاد البيئة التي تُساعد على التّوظيف والإبداعِ والابتكارِ وريادةِ الأعمال، وبالتّالي تحويلُ البطالة من هاجس وعبء اقتصادي واجتماعي وسياسي وأمني إلى فرص واعدة يكون الشّباب فيها القوة الفاعلة والمحركة للتّنمية. وسوف تُعرض عليكم توصيات قمة الشباب في الجلسة الختامية إن شاء الله.

وعلى الرغم من تلك التحديات فإن بعض الدول الأعضاء بادرت بإطلاق برامج إصلاحية هيكلية اقتصادية اجتماعية هدفت إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل وتنويع القاعدة الاقتصادية. وسوف تعمل مجموعة البنك على نقل التجارب الناجحة من دولة إلى أخرى.

الأخوة والأخوات، الحضور الكرام

كرئيسٍ جديدٍ لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تسلمتُ مهام عملي رسمياً في بداية شهر أكتوبر 2016 . وبعد دراستي لمجموعة البنك: هياكلها ، علاقاتها، مواقع القوة والضعف، الفرص والتّحديات، قضايا التّنمية الاقتصاديّة، والاجتماعيّة لدولنا الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، وعزز هذه الدراسة لقاءاتي ببعض رؤساء الدول والمحافظين، والوزراء، حيث وجدت نفسي أمام معادلة أحد طرفيها أهمية التأكيد على استمرار مجموعة البنك الإسلامي للتّنمية - المؤسّسةُ التّمويليّةُ التّنمويةُ - في إحداث تغيير حقيقي في حياة الشّعوب ورسمِ صورةٍ إيجابيةٍ لدولنا الأعضاء على الصّعيد

العالمي في التّعاون والتّضامن من أجل غدٍ أفضل. وفي الطّرف الآخر من المعادلة، المحافظةُ على المكتسبات، والبناءُ على الإنجازات، وتحقيقُ تطلّعات دولنا الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدّول غير الأعضاء في أن تكون المجموعة مبادرةٌ، سريعةٌ، رائدةٌ ، داعمةً، ممكنة.

والحَلُ الصّحيحُ لهذه المعادلة يتطلّب تغييرُ طريقةَ التّفكير وأسلوبَ العمل. لأن الظّروف والتّحديات التي تعمل في إطارها جميعُ أطراف المعادلة تغيّرت في طبيعتها، وأبعادها، وتشعبها، وتنوعها.

وتأسيساً على ذلك قمتُ بوضع برنامج للسّنوات الخمس القادمة يتضمّنُ أهدافا، وآليات تنفيذ ومؤشرات أداء، وفترات زمنيّةَ محددةٌ، بحيث يتحوّل البنك طبقاً لهذا البرنامج من بنك للتّنمية إلى بنك للتّنمية والتّنمويين. فيعتمدُ في مشاريعه، وبرامجه على شبكةٍ متكاملةٍ من التّنمويين من جميع أنحاءِ العَالمِ ، ويقومُ بحشد موارده الماليّة، والبشريّة المتنوّعة من خلال المنصّات

الالكترونيّة، ويتبنّى أسلوبَ الحلولِ الشَاملةِ في المشاريع، والبرامج التي يدعمُها، وليس الحلول الجزئيّة.

وطبقاً لهذا الأسلوب سيكون التّمويل أحد مكوّنات المشروع وليس المكون الوحيد. فالتّمويل يُقدّمُ مع بناء القُدراتِ، وتطوير التّشريعات، وتحفيز الاستثمارات ودعم التّجارة، وتعزيز اندماج المرأة والشّباب في التّنمية، وتعزيز القدرة على الصّمود في مواجهة الكوارث، ودمج المهجّرين في سوق العمل وهكذا يتكامل التّمويل مع شبكة التّنمويين.

وتمويلُ برامج البنية التّحتية (الطاقةُ، المياه، الجامعات، الموانئ .. المطارات) ستكون أيضاً ضمن برامج شاملة تتضمّنِ التّشغيل، والصّيانة، والطّريق المؤدي إلى المدرسة والمصنع، والحقل ... وهكذا.

الأخوة والأخوات، الحضور الكرام

ان مشاريع البنية التحتية تحتاج إلى استثمارات ضخمة وخبرات ومعارف متنوعة وهذه المتطلبات لا تتوفر لدى طرف واحد. ولذلك فإن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

PPP سوف تجمع نقاط القوة لدى الطرفين وينعكس إيجابا على جودة المشاريع وسرعة انجازها كما أنه يخفف العبء عن ميزانية الدولة ويقسم المخاطر بين القطاعين. ويعمل البنك حاليا على دراسة توسيع صيغة المشاركة هذه لتشمل القطاع الثالث كالمؤسسات الخيرية والمؤسسات الوقفية لأننا نرى أن هناك إمكانية لتطبيق PPPP في قطاعات الصحة والتعليم على وجه الخصوص. وقد نظم البنك منتدى الشراكة بين القطاع العام والخاص في شهر مارس 2017 في مدينة الرياض ومنتدى للاستثمار السيادي في شهر أبريل 2017 في مدينة بالي باندونيسيا ويعتزم تنظيم منتدى للشراكة بين القطاعات الثلاث قريبا بمشيئة الله.

وبذلك يُصبحُ البنك واسطةُ العقد في شبكة من التّنمويين من الدول الأعضاء، ومن مختلف دول العالم. ويصبحُ دورُ البنك الممكّن والمسهّل إلى جانب المموَل، وبهذا يكون شريك حقيقي في التّنمية للدّولة العضو بمؤسسّاتها المختلفة، القطاع العام والقطاع الخاص، ومؤسسّات المجتمع المدني، والمؤسسات الخيرية، والجامعات، ومراكز الأبحاث، وغيرهم من التنمويين.

وهذا الأسلوبُ يضمنُ مشاركة الجميع في المشاريع ، والبرامج في جميع المراحل، بدءاً بتقييم الاحتياجات، ومروراً بوضع الحلول والتّنفيذ، وانتهاءً بتقييم الأثر التّنموي. وبذلك تِتاح الفرصةُ لمواطني الدّول الأعضاء باكتساب الخبرات، والمعارف والمشاركة الفعليّة في عمليّة التّنمية. ومما يُعزّز ذلك وجودُ ممثّلين ميدانيين للبنك في الدّول الأعضاء.

هذا التّوجه في الفكر وفي التّطبيق سوف يُحققّ تطلّعات دولنا الأعضاء في أن يكون البنك مبادراً في وضع الحلول التّنموية التي تُعالج الأسبابَ الحقيقيّةَ للتّحديات وليس الأعراض، ويستطيعِ تحريكَ موارده البشريّة والماليّة بالسّرعة والمرونة الكافية ، خاصةً في أوقات الأزمات والظّروف الطّارئة، وأن يكون رائداً في تقديم المبادرات التّنموية التي تنطلقُ من المبادئ والقيم الإسلامية التي تجمعِ بين الأصالة والمعاصرة، ويُؤدي إلى إظهار صورة الإسلام كنظام اقتصادي اجتماعي متطوّر قادر على مواكبة الاحتياجات المتغيرة.

وسوف يتم التّركيز في برنامج السّنوات الخمس على المسارات التّالية:

أولاً: تقريبُ البنك من الدُول الأعضاء من خلال التّواجد الدّائم لممثلي البنك في الدّولة العضو أو في الإقليم والتّواصلُ المستمرَ مع جميع الفعاليات فيها لتحسين أداء البنك وزيادة فعاليته، والارتقاء بجودة مشاريعه، وكسب رضا الدول الأعضاء.

وقد أنتهينا من دراسةْ موسعةْ للامركزية شملت زياراتٍ ميدانيّةْ لبعض المؤسّسات التّنموية التي أخذت بهذه التّجربة لتعظيم الإيجابيات، وتلافي السّلبيات، وسوف يتمُ إعطاء صلاحيّات أوسع للمكاتب الإقليميّة، ودعمها بالكوادر المتخصصة، ونقل الكثير من العمليّات من المركز الرئيس إلى المكاتب الإقليميّة.

ثانيا: تعزيزُ الأثر التّنموي لمشاريع وبرامج المجموعة، ويتمُ ذلك من خلال الحلولِ التّنموية الشّاملة في التكامل بين خدمات، ومنتجات مجموعة البنك، والتركيزُ على الإنجاز باستخدام التَقنية المتّطورة والعمل الجماعي والتواجد الميداني.

ثالثاً: توسيعُ وتعميقُ الشّراكات القائمة، والسَعيُ لاستقطاب شُركاء جددٍ، وتحويل المنافسين إلى شركاء في شبكة الإنمائيّين بتوظيف نقاط القوَة والمزايا النّسبيّة التي يتمتّع بها البنك، فطبيعةُ وحجمُ التّحديات تتطلّب توحيدَ وتكثيفَ الجهود. كما سيتم تعزيز وتعميم نموذج الشراكة الاستراتيجية مع الدول الأعضاء (MCPS) كأسلوب عمل للبرمجة وتلبية احتياجاتها لما حققه هذا البرنامج من نتائج ايجابية.

رابعاً: تنويعُ مصادر التّمويل، والعملُ على تطوير منتجاتٍ ماليّة إسلاميّة مبتكرةٍ، وتطوير مؤسسّات الأوقاف والزكاة، وتوظيف التّقنيات المتطوّرة في هذه المجالات لتمكِّن مجموعة البنك من الاستجابة للاحتياجات التّمويليّة المتزايدة لدولنا الأعضاء وللمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، مع المحافظة على الاستدامة الماليّة والتّصنيف الائتماني.

خامساً: التّوسعُ في بناء القدرات الفرديّة والمؤسّسية للدّول الأعضاء والاستفادة من الشّركاءِ التّنمويين كمصدر للمعرفة والمهارة والخبرة. وبذلك يستطيعُ البنك الحصولّ على كفاءات

متميّزة للمشاركة في برامجه ومشاريعه، كما سيمكّن هذا المسار من نقل التّجارب النّاجحة والخبرات إلى الجهات المستفيدة، وهذه ستقوم بدورها في المشاركة في بناء قدرات الآخرين.

سادساً: تحسينُ صورة العالم الإسلامي، فمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أنجح مؤسسّات العمل الإسلامي المشترك وتحظى باحترام على المستوى الدولي، ولذلك فهي مثال نفخر بتقديمه إلى العالم كمؤسسّة ماليّة تنمويّة دوليّة ساهمت، وتُساهم في تعزيز مفاهيم التّعاون والتّضامن وتنمية الإنسان بغض النّظر عن جنسه ودينه، وساهمت ولا تزال تُساهم في إيجاد حلول للتّحديات التّنموية العالميّة، ولتحقيق ذلك تم إنشاء مكتب للإعلام والاتصال للتّعريف بمجموعة البنك الإسلامي للتّنمية، وإيضاح دورها وإنجازاتها ورسالتها، والتّعاون في ذلك مع وسائل الإعلام المختلفة.

وأود الإشارة أنه قد شارك في إعداد هذا البرنامج ومناقشته منسوبو البنك من خلال فرق عمل متخصصة وورش تشاورية، واجتماعات على كافة المستويات الإدارية بالإضافة إلى الموقع الالكتروني الداخلي الذي خصص لهذا البرنامج. وسوف يتم

إطلاق البرنامج رسمياً قريبا إن شاء الله، علماً بأن بعض مكوناته قد تم البدء في تطبيقها من ذلك إنشاء إدارة للإعلام والاتصال وإدارة للمبادرات الاستراتيجية ويعتزم البنك إنشاء إدارة للتحصن والوقاية (Resilience) وإعادة هيكلة الإدارة المختصة بالعلوم والتقنية والابتكار من خلال وضع استراتيجية وخطة عمل في هذا المجال الهام.

ولا يفوتني هنا أن أشكر مجلس المديرين التنفيذيين لدعمه لخارطة الطريق التي قادت إلى هذا المشروع.

السيدات والسادة،

أختم كلمتي بالرسائل السريعة:

الأولى: إنّ الرّبط بين التّنمية والتّنمويين يعكس الاهتمام البالغ بالإنسان، فالإنسان هو محور التنمية، والّتنمية تبدأ بالإنسان وتنتهي بالإنسان، ولأجل الإنسان فإذا لم يُحسّن الأثر التنموي للمشروع أو البرنامج أحوال الإنسان ويُعطيه الأمل في غدٍ أفضل فينبغي وضع أكثر من علامة استفهام أمام جدوى المشروع أو البرنامج.

الثانية: تغييرُ طريقة تفكيرنا وأسلوب عملنا ليس خياراً، بل هو واجب لكي نكون في الصف الأول فإما أن نقودَ التّغيير، أو نُقاد إلى التّغيير، والفرق بينهما كبير.

الثالثة: ستكون مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حلَقة الوصل في شبكة ضخمة تضم دولنا الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء والتّنمويين من مختلف أنحاء العالم، ودور المجموعة في هذه الشّبكة هو التّمكين والتّسهيل والتّمويل في إطار حلول تنموية شاملة.

الرابعة: حرص مجموعة البنك على أن تتسم الحلول التنموية بالشمولية والاستدامة ليستفيد من ثمارها النمو والتنمية الجميع.

والأمل أن يفضي اجتماعنا وقمة الشباب واللقاءات وورش العمل المصاحبة إلى المزيد من الدعم للعمل المشترك ومن التّكامل مع المجموعة لتحقيق التّنمية المستدامة في دولنا.

الخامسة: حقق البنك الإسلاميّ للتنمية الريادة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية، وسوف يعمل على تطوير هذه الصناعة على النحو الذي يستجيب للاحتياجات المستجدة للأفراد والمؤسسات والدول.

السادسة: التعاون بين الدول الأعضاء هو الهدف الأساس الذي أنشئ البنك من أجله، وسوف نعمل على توسيع وتعميق هذا التعاون في مختلف المجالات.

شُكرًا لكم، وبارك الله في جهودكم.

"وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته.